

Distr.: General
25 August 2020
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير، المقدّم عملاً بقراري مجلس الأمن 2486 (2019) و 2510 (2020)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية، ويتضمن موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) منذ صدور تقريري السابق في 5 أيار/مايو 2020 (S/2020/360).

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحولت الخطوط الأمامية للنزاع من غرب ليبيا إلى وسطها، ووصل الطرفان الليبيان إلى حالة جمود بشأن السيطرة على سرت. وكانت المفاوضات جارية لمنع المزيد من التصعيد العسكري وتخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالمواجهة الإقليمية، حيث واصلت البعثة التواصل مع أصحاب المصلحة الليبيين والأطراف الدولية التي تدعمهم سعيا إلى وقف دائم لإطلاق النار واستئناف المحادثات السياسية.

3 - وبعد نجاح محاولة استعادة ست مدن على طول الساحل الغربي من طرابلس في نيسان/أبريل، قامت قوات حكومة الوفاق الوطني تدريجياً بدحر قوات الجيش الوطني الليبي التابعة للواء خليفة حفتر من مواقعها في جنوب طرابلس. ولم ترد قوات حكومة الوفاق الوطني بالمثل على إعلان وقف الأنشطة العسكرية من جانب واحد الذي أعلنه الجيش الوطني الليبي في 29 نيسان/أبريل بمناسبة شهر رمضان، بحجة أن وقف إطلاق النار سيسمح للجيش الوطني الليبي بإعادة التجمع والتسلح.

4 - وسيطرت قوات حكومة الوفاق الوطني، مدعومة بعدة غارات جوية باستخدام طائرات بدون طيار، على قاعدة الوطية الجوية الاستراتيجية في شمال غرب ليبيا في 18 مايو/أيار. وواصلت الاستيلاء على مناطق إضافية في اتجاه الجنوب الشرقي ودخلت ترهونة في 5 حزيران/يونيه، لتنهي بذلك فعلياً هجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس، الذي انطلق في نيسان/أبريل 2019.



20-10794 (A)   270820   270820



5 - ومع ذلك، استمر الحشد والتعزيز العسكريان، مما زاد من خطر المواجهة حول سرت والجفرة. وشمل ذلك تسليم أسلحة فتاكة أكثر فأكثر تطورا، دون انقطاع، إلى كلا الطرفين في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. وواصل الطرفان أيضا تجنيد المرتزقة. وفي خضم حالة الاستقطاب المتزايد بين المجتمعات المحلية المؤيدة لحكومة الوفاق الوطني وتلك المؤيدة للجيش الوطني الليبي، سجلت البعثة زيادة مثيرة للقلق في الأعمال الانتقامية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الجيش الوطني الليبي سابقاً أو التي يُنظر إليها على أنها تدعمه في غرب ليبيا، بما في ذلك ترهونة والأصابعة والرجبان.

6 - وإلى أن انسحبت قوات الجيش الوطني الليبي من جنوب طرابلس، تعرض سكان العاصمة، البالغ عددهم مليونان، لقصف مستمر ولانقطاع المياه والكهرباء بشكل متكرر بسبب النزاع الدائر، وهو وضع تفاقم لاحقاً بسبب القيود المفروضة على التنقل في إطار التدابير المتخذة للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وسجّلت البعثة حوادث مختلفة عُثر فيها على ألغام أرضية وأفخاخ متفجرة وأجهزة متفجرة يدوية الصنع في مناطق كانت في السابق تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي.

7 - وأعربت جهات سياسية فاعلة في غرب ليبيا، ولا سيما المجلس الأعلى للدولة وأعضاء مجلس النواب، عن دعمها للحملة العسكرية التي قامت بها حكومة الوفاق الوطني لاستعادة السيطرة على المناطق التي كانت تسيطر عليها سابقاً قوات الجيش الوطني الليبي. وطلبت هذه الجهات إلى المجلس الرئاسي مضاعفة الجهود العسكرية وزيادة التنسيق مع الحلفاء الدوليين، بما يشمل تنفيذ اتفاقات ثنائية. ورفضت أيضا أي محادثات من شأنها الاعتراف باللواء حفتر كشريك رئيسي في المستقبل السياسي للبلد.

8 - ورحب رئيس الوزراء فائز مصطفى السراج، في معرض تعليقه على المبادرات السياسية الأخيرة في 5 أيار/مايو، بأي مبادرات ترمي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية. ودعا إلى إجراء الانتخابات والتوصل إلى اتفاق بشأن الإطار الدستوري. ودعا مقاتلي الجيش الوطني الليبي إلى الخضوع إلى السلطات القانونية والشرعية، ودعا جميع الأطراف إلى استئناف المفاوضات برعاية الأمم المتحدة. كما دعا النخب في جميع أنحاء البلد إلى رفض العسكرة والعنف. وفي 6 أيار/مايو، أكد رئيس الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، عبد السلام أرحومة، من جديد دعمه للمبادرات السلمية وشدد على ضرورة اختتام العملية الدستورية عن طريق استفتاء وطني على المقترح الدستوري المؤرخ 29 تموز/يوليه 2017. وفي 9 حزيران/يونيه، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات استعدادها لتنظيم انتخابات يعقبها استفتاء دستوري في أي وقت.

9 - ومنذ الدعوة إلى استئناف الحوار السياسي في 23 نيسان/أبريل، زاد رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، من اتصالاته المحلية والدولية. وفي 23 أيار/مايو، كرر دعوته، مشددا في الوقت ذاته على دعم الجهود التي يبذلها الجيش الوطني الليبي لمكافحة الإرهاب وتفكيك الميليشيات في طرابلس. وبعد اجتماع مع وفد رفيع المستوى يمثل اللواء حفتر في 27 أيار/مايو، سافر السيد صالح إلى مصر حيث التقى بمسؤولين حكوميين. وفي 30 أيار/مايو، دعا 44 عضوا من أعضاء مجلس النواب إلى وقف إطلاق النار واستئناف الحوار السياسي من أجل إعادة هيكلة السلطة التنفيذية. وأجرى السيد صالح محادثات مع وزير خارجية الاتحاد الروسي في موسكو في 3 تموز/يوليه ومع مسؤولين من مصر والولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة اعتبارا من 10 آب/أغسطس. وفي 21 آب/أغسطس، دعا السيد السراج والسيد صالح، في بيانين منفصلين، إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وتجريد سرت من السلاح، واستئناف إنتاج النفط وتصديره.

تنفيذ المبادرة الثلاثية الخطوات والعملية السياسية للأمم المتحدة

10 - واصلت البعثة حث الأطراف الليبية على الاتفاق على وقف إطلاق النار، واستئناف المحادثات السياسية، ومواصلة إحراز تقدم في الحوار الاقتصادي في إطار استنتاجات مؤتمر برلين المعني بليبيا. وفي 21 آب/أغسطس، رحّبت بدعوتي السد السراج والسيد الصالح لوقف إطلاق النار.

11 - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، استأنفت البعثة، في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، محادثات منفصلة مع وفدي الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني. واستنادا إلى المحادثات السابقة التي جرت في شباط/فبراير والتعليقات الأولية على مشروع اتفاق وقف إطلاق النار الذي عرضته البعثة في جنيف في 23 شباط/فبراير، قدم الطرفان شروطا إضافية مسبقة لوقف إطلاق النار. وأصرت حكومة الوفاق الوطني على انسحاب الجيش الوطني الليبي من منطقة الهلال النفطي إلى المواقع التي كان يسيطر عليها قبل توقيع الاتفاق السياسي الليبي في كانون الأول/ديسمبر 2015. وطالب الجيش الوطني الليبي بالامتثال الكامل لحظر الأسلحة ومغادرة المقاتلين الأجانب لليبيا.

12 - وما زالت المواقف السياسية للأطراف الليبية تحددها التطورات العسكرية والسيطرة على الموارد النفطية. غير أن هناك وعيا متزايدا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع. ولم تكن المقترحات التي قدمتها الأطراف متعارضة، إذ دعت كلها إلى حل سياسي إما عن طريق الدخول في فترة انتقالية جديدة مع إعادة هيكلة المجلس الرئاسي، أو عن طريق إجراء انتخابات إلى جانب الاتفاق على إطار دستوري.

13 - وعلى المسار الاقتصادي للحوار بين الأطراف الليبية، واصلت الأفرقة العاملة الثلاثة المؤلفة من ممثلي المؤسسات الاقتصادية الليبية والخبراء الليبيين بذل الجهود من أجل إنشاء لجنة للخبراء الاقتصاديين الليبيين. ووضعت توصيات بشأن السياسات العامة، استُنِد إليها في مناقشات الفريق العامل الاقتصادي التابع للجنة المتابعة الدولية لنتائج مؤتمر برلين.

لجنة المتابعة الدولية لنتائج مؤتمر برلين المعني بليبيا

14 - اجتمعت لجنة المتابعة الدولية عبر الإنترنت في 13 أيار/مايو و 22 حزيران/يونيه و 23 تموز/يوليه. وكانت الحالة في سرت وما حولها من أبرز ما نوقش في الاجتماع المعقود في 22 حزيران/يونيه، حيث أعرب جميع المشاركين عن قلقهم البالغ. وشدد الرئيسان المشاركان، وهما جامعة الدول العربية والبعثة، في بيان مشترك، على ضرورة أن يتقيد جميع أعضاء عملية برلين تقيدا صارما بكامل التزاماتهم وتعهداتهم، على النحو الوارد في الاستنتاجات التي خلص إليها المؤتمر. وفي 23 تموز/يوليه، اتفق المشاركون بالإجماع على دعم حل شامل ودائم وسلمي للنزاع بقيادة ليبية وبرعاية من الأمم المتحدة.

15 - وأُحرز تقدم في المناقشات الافتراضية للأفرقة العاملة المواضيعية الأربعة المنبثقة عن اللجنة، المعنية بالمسائل الأمنية والسياسية والاقتصادية والمسائل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وظلت الأفرقة تشكل أداة حاسمة لدعم البعثة والمشاركين في مؤتمر برلين في تنفيذ استنتاجات المؤتمر.

16 - وأسهم الفريق العامل المعني بالأمن (برئاسة مشتركة بين إيطاليا وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأفريقي)، الذي اجتمع تسع مرات منذ 9 نيسان/أبريل، في تأمين التزام حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي بمحادثات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والحفاظ على

ذلك الالتزام. كما قدم الرئيسان المشاركان إسهامات قيمة في إعداد المقترحات المتعلقة بآلية رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه.

17 - واجتمع الفريق العامل السياسي (برئاسة مشتركة بين ألمانيا والجزائر وجامعة الدول العربية) أربع مرات لتقديم الدعم لحل سياسي للنزاع الليبي من خلال استئناف الحوار بين الأطراف الليبية.

18 - واجتمع الفريق العامل الاقتصادي (برئاسة مشتركة بين مصر والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) أربع مرات منذ 27 نيسان/أبريل لتعزيز تنفيذ توصيات السياسة العامة المنبثقة عن محادثات المسار الاقتصادي بين الأطراف الليبية.

19 - وعقد الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان (برئاسة مشتركة بين سويسرا وهولندا) اجتماعين منذ 8 أيار/مايو للاتفاق على الأولويات الرئيسية للنهوض بحقوق الإنسان وضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الخطوات المؤدية إلى وقف إطلاق النار.

المساعي الدولية والإقليمية

20 - استمرت المساعي الدولية لإنهاء النزاع واستئناف المحادثات السياسية وسط توترات إقليمية. وفي 6 حزيران/يونيه، قام رئيس مصر، عبد الفتاح السيسي، بحضور اللواء حفتر والسيد صالح، بإصدار إعلان القاهرة الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار في ليبيا اعتباراً من 8 حزيران/يونيه واستئناف محادثات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، "آخذاً في الاعتبار أهمية قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإلزام كل الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة الأجانب من الأراضي الليبية".

21 - وحثت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والاتحاد الأوروبي، في بيان مشترك صدر في 9 حزيران/يونيه، جميع الأطراف الليبية والدولية على وقف جميع العمليات العسكرية في ليبيا، والمشاركة بشكل بناء في محادثات المسار الأمني برعاية الأمم المتحدة للتوصل بسرعة إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، بما يشمل سحب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة الأجانب والمعدات العسكرية الأجنبية.

22 - وفي 20 حزيران/يونيه، ذكر رئيس مصر، أثناء زيارة قاعدة عسكرية في شمال غرب مصر، أن تقدم قوات حكومة الوفاق الوطني نحو سرت قد يؤدي إلى تدخل مصري "مباشر"، وفقاً لتقارير إعلامية محلية. وفي 20 تموز/يوليه، منحه البرلمان المصري سلطة نشر القوات المسلحة المصرية في الخارج لمحاربة "الميليشيات الإجرامية" و "العناصر الإرهابية الأجنبية" في "الجبهة الغربية".

23 - وصرح وزير دفاع تركيا، خلوصي آكار، الذي زار ليبيا في 4 تموز/يوليه، بأن تركيا مستعدة لمواصلة دعم ليبيا، مضيفا أن القوات التركية في ليبيا تقوم بمهام تتعلق بالتدريب والتعاون والمشورة في المجال العسكري.

24 - وأعلنت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، في بيان مشترك صدر في 18 تموز/يوليه، أنها "مستعدة للنظر في إمكانية استخدام الجزاءات في حال استمرار انتهاكات الحظر بحرا أو برا أو جوا" في ليبيا. وشجعت أيضا الأمم المتحدة على "استكشاف جميع الخيارات الممكنة لتخفيف حدة التوترات، بما يشمل خياري فض الاشتباك الموسع للقوات والتجريد المحتمل لبعض المناطق من السلاح".

25 - وفي 22 تموز/يوليه، أصدر الاتحاد الروسي وتركيا بيانا مشتركا أكدا فيه مجددا "التزامهما الراسخ بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية"، وبالعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، وبضرورة مكافحة الإرهاب. وأعربا عن تصميمهما على "مواصلة الجهود المشتركة، بما في ذلك التأثير على الأطراف الليبية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لوقف دائم ومستدام لإطلاق النار".

26 - وما فتئت المنظمات الإقليمية أيضا تعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة لدعم ليبيا. ففي 19 أيار/مايو، قدمت ممثلتي الخاصة لدى الاتحاد الأفريقي، هانا تيتيه، إحاطة إلى مجموعة الاتصال المنبثقة عن اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي عن آخر التطورات والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. ودعا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، في بيان صدر في 8 حزيران/يونيه، "الأطراف المتحاربة إلى ضمان الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني" وكرر "دعوته جميع الأطراف المتحاربة لوقف القتال فوراً والدخول في مفاوضات دائمة لوقف إطلاق النار"، وهي دعوة كان قد وجهها في 27 آذار/مارس. ودعا "مجلس الأمن إلى تطبيق الجزاءات على النحو المنصوص عليه في مختلف القرارات المتعلقة بحظر الأسلحة".

27 - وفي 23 حزيران/يونيه، عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا وزاريا استثنائيا بشأن الحالة في ليبيا بناء على طلب مصر. ودعت الجامعة في قرار لها إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في إطار الاتفاق السياسي الليبي واستنتاجات مؤتمر برلين. ورفضت حكومة الوفاق الوطني أحكام القرار التي تدعو إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية الموجودة على الأراضي الليبية وفي المياه الإقليمية الليبية. وشددت على أنه لا ينبغي المساواة، في نص القرار، بين الأفراد العسكريين الأجانب الذين يستند وجودهم في ليبيا إلى اتفاق قانوني مع حكومة ليبيا والقوات الأجنبية الموجودة بصورة غير قانونية.

28 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط الإسهام في إنفاذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة باستخدام الأصول الجوية والساتلية والبحرية في إجراء عمليات تفتيش في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا للسفن المشتبه في أنها تحمل أسلحة أو أعتدة ذات صلة موجهة إلى ليبيا أو قادمة منها. وجرت عمليات التفتيش وفقا لقرار مجلس الأمن 2292 (2016) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

الحالة في المنطقة الغربية

29 - في أوائل أيار/مايو، اشتد القتال في طرابلس، مع تبادل عشوائي للقصف ونيران المدفعية. وفي 9 أيار/مايو، استهدف الجيش الوطني الليبي مطار معيتيقة بنيران غير مباشرة، مما ألحق أضراراً بإحدى الطائرات المدنية وبالبنية التحتية للمطار. وعزّز الطرفان وجودهما، لا سيما في المنطقة الوسطى، بالقرب من طرابلس وحول بني وليد. واستهدفت قوات حكومة الوفاق الوطني خطوط تموين الجيش الوطني الليبي وقاعدة الوطية الجوية بضربات جوية دقيقة من طائرات بدون طيار. واستولت على القاعدة الجوية في 18 أيار/مايو.

30 - وواصلت قوات حكومة الوفاق الوطني تقدمها جنوباً، وسيطرت في 21 أيار/مايو على الأصابعة، ثم سيطرت على مناطق قريبة من مزدة ونسمة، مما سد الطريق أمام قوات الجيش الوطني الليبي المتمركزة في ترهونة وطرابلس. وبدأت بعد ذلك التقدم نحو مواقع الجيش الوطني الليبي في ترهونة. وتحسبا لوقوع أعمال انتقامية ضد القوات المحلية المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي وسكان ترهونة الذين يُنظَر إليهم على

أنهم يدعمونه، أصـــــدرت البعثة في 22 أيار/مايو بيانا ذكّرت فيه جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وحذرت من الأعمال الانتقامية.

31 - وواصـــلت قوات الجيش الوطني الليبي، تحت ضـــغط قوات حكومة الوفاق الوطني، تراجعها من طرابلس في اتجاه الجنوب في أواخر أيار/مايو. واكتُشـــف بعد انســـحابها أن أجزاء من أحياء طرابلس (عين زارة وصـــلاح الدين وطريق المطار وخلة الفرجان) قد زُرعت فيها أجهزة متفجرة تنفجر عند ملامســتها من قبل الضحايا، وهي أجهزة صُمِّم العديد منها بطريقة يصعب معها تحديد مكانها وإبطال مفعولها.

32 - ولوحظ استمرار طائرات وسفن شحن مجهولة الهوية في تسليم منظومات أسلحة متطورة، بما في ذلك منظومات وأعتدة الدفاع الجوي، إلى كلا الجانبين في وســط ليبيا وشــرقها. وفي 22 أيار/مايو، ادعت حكومة الوفاق الوطني أن طائرات مقاتلة وصــلت من قاعدة حميميم الجوية في الجمهورية العربية الســورية إلى شرق ليبيا لدعم الجيش الوطني الليبي.

33 - وفي الفترة بين 30 أيار/مايو و 3 حزيران/يونيه، اســتهدفت قوات الجيش الوطني الليبي مناطق مطار معيتيقة ومشــروع الموز وقاعدة تاجوراء البحرية للحيلولة دون إمكانية اســتخدام قوات حكومة الوفاق الوطني للطائرات بدون طيار ولنيران المدفعية. ويسّــرت في البداية التغطية التي وفرتها قوات الدفاع الجوي للجيش الوطني الليبي من نقل القوات. وأفيد أيضـــا بأن طائرات مقاتلة مجهولة قدمت الدعم للجيش الوطني الليبي في تأمين الطريق الغربي المؤدي إلى ترهونة. ولكن في 5 حزيران/يونيه، انســـحبت قوات الجيش الوطني الليبي بســـرعة من ترهونة ودخلت المدينةَ القواتُ التابعة لحكومة الوفاق الوطني دون مقاومة، وذلك بناء على تفاهم متفاوض عليه مكّن قوات الجيش الوطني الليبي والمقاتلين الأجانب التابعين له من المغادرة شرقاً إلى الجفرة والقرضابية عبر بني وليد. وتحققت البعثة بعد ذلك من اكتشاف مقابر جماعية في المنطقة، كما تحققت من وجود العديد من الجثث في مستشفى ترهونة.

34 - ومنذ آذار/مارس، زاد حشد القوات وشن غارات جوية باستخدام طائرات بدون طيار وطائرات مقاتلة وتبادل غير مباشر لإطلاق النار على طول الخطوط الأمامية بالقرب من أبو قرين والوشكة جنوب مصراتة وغرب سرت. وفي 5 حزيران/يونيه، بدأت حكومة الوفاق الوطني عملية عسكرية للسيطرة على سرت والجفرة. وتكبدت القوات خسائر فادحة في هجوم مباغت شنته طائرات بدون طيار وطائرة مقاتلة في 6 حزيران/يونيه، مما دفعها إلى الانسحاب وإقامة خط المواجهة على بعد 25 كيلومتراً غرب سرت. وبعد محاولة فاشلة أخرى للتقدم نحو ســـرت وقاعدة القرضـــابية الجوية في 7 حزيران/يونيه، أوقفت عملياتها البرية. وبالاعتماد على التفوق الجوي المحلي الذي تتيحه الطائرات المسيرة من القاعدتين الجويتين في الجفرة والخادم، حافظت قوات الجيش الوطني الليبي على مواقعها خارج سرت لتأمين الطريق الساحلي المؤدي إلى منطقة الهلال النفطي. وفي 21 حزيران/يونيه، أعلن الجيش الوطني الليبي منطقة سرت منطقةً يحظر فيها الطيران.

35 - وقام الجانبان معا بحشد قواتهما ونصب معدات عسكرية متطورة في سرت وحولها، بما في ذلك دبابات المعارك والمركبات القتالية. وثمة اتهامات من الجانبين بأن قوات حكومة الوفاق الوطني تتلقى الدعم من مرتزقة ســوريين، في حين تتلقى قوات الجيش الوطني الليبي الدعم من مرتزقة ســـودانيين وأفراد تابعين لمجموعة فاغنر.

الحالة في المنطقة الشرقية

36 - في شــرق ليبيا، ظلت الحالة الأمنية تتســم بالهدوء النســبي رغم ورود تقارير عن أنشــطة إجرامية وحوادث تتصل بالمتفجرات من مخلفات الحرب. ففي 2 حزيران/يونيه، اكتشفت قوات الأمن في بنغازي، في حادث يسلط الضوء على المخاطر المستمرة التي تهدد المدنيين وعمليات الأمم المتحدة، جهاز متفجرا يدوي الصنع محمولا على مركبة.

37 - وفي خضــم الانتكاســات العســكرية للجيش الوطني الليبي في غرب ليبيا، زادت دعوات أعضــاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجالس البلدية وممثلي القبائل للتوصــل إلى حل تفاوضــي للنزاع، دعماً للمبادرة السياسية للسيد صالح.

38 - وفي 29 حزيران/يونيه، دعا المجلس الأعلى لمشــائخ وأعيان ليبيا إلى إنهاء وقف صــادرات النفط من أربعة موانئ في المنطقة الشرقية، المعمول به منذ 18 كانون الثاني/يناير، مشيرا إلى أن الجيش الوطني الليبي مخول بالتفاوض مع البعثة لضــمان عدم اســتفادة الجماعات المســلحة من الإيرادات المتأتية من صادرات النفط. وفي 10 تموز/يوليه، شرعت المؤسسة الوطنية الليبية للنفط في نقل النفط إلى إحدى السفن في ميناء الســدرة. غير أن الجيش الوطني الليبي أمر في اليوم التالي بوقف الإنتاج، وأعلن عن شــروط لاستئنافه، من بينها إيداع إيرادات النفط في حساب مصرفي خارج ليبيا وإعادة توزيعها بطريقة شفافة ومنصفة بين المناطق الليبية، بضــمانات من المجتمع الدولي. وطلب الجيش الوطني الليبي أيضــا مراجعة حســابات مصــرف ليبيا المركزي في طرابلس. وفي 18 آب/أغســطس، أعلن الجيش الوطني الليبي اســتئنافا جزئيا للعمليات في الموانئ النفطية الشــرقية لتصــدير المواد النفطية المكثفة لســد حالات النقص في الكهرباء في شرق ليبيا.

الحالة في المنطقة الجنوبية

39 - في جنوب ليبيا، تنافس كل من حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي على الســيطرة على الهيئات والمؤســســات الســياســية. وبدأت عدة مجموعات كانت قد حوّلت ولاءها اســمياً إلى الجيش الوطني الليبي في عام 2019 تصطف من جديد مع حكومة الوفاق الوطني اعتباراً من نيسان/أبريل 2020. ومكّنت هذه التغيرات المؤسسة الوطنية للنفط من استئناف عملياتها مؤقتاً في حقل الشرارة النفطي في 10 حزيران/يونيه، قبل أن يوقفها مرة أخرى الجيش الوطني الليبي والقوات التابعة له.

40 - وتأثرت الإدارات المحلية بالنزاع الوطني، مع ســيطرة القوات التابعة للجيش الوطني الليبي على الأمن وســيطرة حكومة الوفاق الوطني على التمويل العام، في كثير من الحالات. وفي سـبها، قامت حكومة الوفاق الوطني بحل المجلس البلدي واســتبداله بعد أن أعرب المجلس المنتخب الجديد ورئيس البلدية عن تأييدهما للجيش الوطني الليبي في 25 نيسان/أبريل. وطعن المجلس المنتخب في هذا القرار أمام المحكمة.

41 - وفي إطار اسـتمرار الهجمات التي تهدد الأمن المائي في شـمال غرب ليبيا، تم تدمير 16 بئراً من مشــروع النهر الكبير الاصــطناعي في 25 أيار/مايو، ليصــل بذلك العدد الكلي للآبار المدمرة في العامين الماضــيين إلى 130 بئراً. وزادت حدة أعمال التدمير هذه بفعل المحاولات المتكررة من بعض الجماعات المحلية لوقف تدفق مياه النهر الكبير الاصــطناعي بهدف الحصــول على تنازلات من ســلطات طرابلس. ونتيجة لذلك، فإن ســبل عيش ملايين الناس مهددة، كما أن الضــرر يلحق بالبنية التحتية المائية الوطنية.

وواصلت البعثة تنفيذ مشاريع لتحفيز المجتمعات المحلية على حماية البنية التحتية الحيوية وتحسين كفاءة استعمال المياه.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا

42 - لا يزال وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية)، المعروف أيضا باسم داعش، يشكل تهديداً في ليبيا. وتنشط الجماعة أساسا في جنوب ليبيا، حيث تستغل التوترات العرقية للتجنيد وجمع الأموال عن طريق الابتزاز والاختطاف طلبا للفدية. وقد تكون لها أيضا خلايا نائمة في المدن الساحلية. وفي أيار/مايو، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن عدة هجمات ضد قوات الأمن المحلية في منطقة فزان. وتفيد التقارير بأنه استخدم صواريخ وأجهزة متفجرة يدوية الصنع، واستهدف قوات الجيش الوطني الليبي والقوات التابعة له، ومؤسسات تجارية في سبها وتراغن وأم الأرانب.

الحالة الاقتصادية

43 - لا يزال الاقتصاد الليبي يعاني من آثار وقف صادرات النفط والنزاع المسلح وجائحة كوفيد-19. وقد كلف وقف صادرات النفط البلد خسارة تقدر بأكثر من 7,5 بلايين دولار من مبيعات النفط. وتسبب في إلحاق أضرار كبيرة بالبنية التحتية النفطية، التي قد تزداد تضررا مع تسابق الأطراف المتحاربة على السيطرة عليها.

44 - وقد تشهد ليبيا عجزاً كبيراً في الميزانية يتجاوز 50 في المائة في عام 2020. وفي حين أن القيود التي فرضها المصرف المركزي على الحصول على العملات الأجنبية، لا سيما خلال رمضان، ساعدت على التخفيف من حدة العجز، فقد أدى هذا الإجراء أيضا إلى نقص في السلع الأساسية وارتفاع في الأسعار. وبالنظر إلى الصدمات الاقتصادية الناجمة عن التجاذب بين الحاجة إلى اتخاذ تدابير تقشفية ومسؤولية الحكومة عن تلبية الطلب رغم تفشي جائحة كوفيد-19، فقد اضطلعت ممثلتي الخاصة بالنيابة بدور الوساطة بين المصرف المركزي والحكومة لتيسير التوصل إلى حل مقبول من الطرفين.

45 - وفي شرق ليبيا، بدأت قدرة الفرع الشرقي الموازي للمصرف المركزي على تقديم خطوط ائتمان للمصارف التجارية لتعويض عدم إمكانية وصولها إلى الإيرادات تصل إلى حدودها القصوى. وأعلن المصرف المركزي في البيضاء، في آذار/مارس، أنه غير قادر على مواصلة تمويل "الحكومة المؤقتة" الموازية، وأنه سيدفع المرتبات حتى حزيران/يونيه فقط. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإيجاد طرق إضافية لتقديم خط الائتمان، فإن هذه الدينامية تزيد من الضغط على المصارف التجارية المحلية، التي فقد العديد منها إمكانية الحصول على العملات الأجنبية.

46 - وحاولت السلطات في شرق ليبيا، بما في ذلك هيئة الاستثمار العسكري التابعة للجيش الوطني الليبي، التصدي لنقص الإيرادات العامة عن طريق تصدير المنتجات النفطية في انتهاك لتدابير مجلس الأمن الرامية إلى منع الصادرات غير المشروعة. ففي 22 أيار/مايو، حاولت سفينة "جال لاكسمي"، التي وصلت قبالة سواحل طبرق وهي ترفع العلم الغابوني، نقل زيت الوقود الثقيل وزيت الغاز البحري، لكن تدخل الأمم المتحدة وبعض الدول الأعضاء حال دون ذلك. وتواصل المؤسسة الوطنية للنفط، بدعم دولي، توفير الوقود في جميع أنحاء البلد على الرغم من التحديات المطروحة.

47 - وواصلت البعثة دعم الاستعراض الدولي لمراجعة حسابات المصرف المركزي، بما في ذلك في شرق ليبيا، بناء على طلب من السيد السراج. وفي 15 تموز/يوليه، أكد ديوان المحاسبة الليبي، الذي كان قد أوقف دفع تكاليف الاستعراض، أن المبلغ المستحق قد دُفع، مما سمح ببدء مراجعة الحسابات. ومن المتوقع أن تيسّر مراجعة الحسابات إجراء محادثات موضوعية بشأن توحيد المصرف المركزي وتوزيع الإيرادات والمساءلة.

ثالثا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

48 - في 9 حزيران/يونيه، اجتمع السيد السراج مع رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتعهد بتهيئة بيئة مواتية للانتخابات وتوفير الميزانية الكاملة للعمليات الانتخابية. وطلب، في رسالة إلى وزارة المالية، صرف الأموال اللازمة لتغطية تكاليف تشغيل المفوضية لعام 2020. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن المفوضية قد تلقت الأموال بعد. وأعربت المفوضية، في اجتماع مع ممثلتي الخاصة بالنيابة في 24 حزيران/يونيه، عن استعدادها لتنظيم انتخابات وطنية في المستقبل.

49 - وواصلت اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية استعداداتها لاستئناف انتخابات المجالس البلدية على الرغم من السياق الصعب، ومن المقرر إجراء 38 انتخابا محليا في عام 2020. وواصلت اللجنة المركزية تنسيقها الوثيق مع السلطات الأخرى ذات الصلة لإدماج تدابير خاصة تكفل توفير بيئة آمنة للتصويت أثناء جائحة كوفيد-19. وتنتظر اللجنة المركزية تلقي أموال الميزانية اللازمة لإكمال استعداداتها. وأُجريت الانتخابات البلدية في غات في 18 آب/أغسطس. ويُتوقع أن تُجرى الانتخابات المقبلة في كل من الشرقية ومصراتة والقطرون وتراغن.

50 - وقد مُدِّد مشروع المساعدة الانتخابية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى كانون الأول/ديسمبر 2021 من أجل الحفاظ على التقدم المحرز منذ انطلاق المشروع في كانون الأول/ديسمبر 2017 وتعزيز العمليات الديمقراطية في ليبيا.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

51 - في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه، سجلت البعثة ما لا يقل عن 106 قتلى و 252 مصابا في صفوف المدنيين، من بينهم 25 امرأة و 34 طفلا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 173 في المائة في عدد الضحايا المدنيين مقارنة بالربع الأول من عام 2020. والسبب الرئيسي للخسائر البشرية هو القتال البري، بما في ذلك النيران غير المباشرة والمتفجرات من مخلفات الحرب، ويعزى 80 في المائة منها إلى القوات التابعة للجيش الوطني الليبي و 11 في المائة إلى القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني. وحتى الوقت الحالي من عام 2020، وثقت منظمة الصحة العالمية ما لا يقل عن 25 هجوما على المرافق الطبية وسيارات الإسعاف والعاملين في المجال الطبي.

52 - وبعد أن استعادت قوات حكومة الوفاق الوطني السيطرة على ترهونة في 5 حزيران/يونيه، تحققت البعثة من اكتشاف مقابر جماعية متعددة في المنطقة والعديد من الجثث في المستشفى. ولذلك، فقد دعوت إلى إجراء تحقيق فوري ونزيه من جانب السلطات في جميع حالات القتل غير المشروع المزعومة. واستجابت

البعثة لطلب رسمي من حكومة الوفاق الوطني تلتمس فيه المساعدة التقنية، بما في ذلك المشاركة في التحقيق في المقابر الجماعية وتحديد الأدلة وتعليمها وجمعها من جميع المقابر الجماعية وفقا للمعايير الدولية. وفي 22 حزيران/يونيه، ذكرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية أنها لن تتردد في توسيع نطاق تحقيقاتها لتشمل الحالات الجديدة من الجرائم التي تندرج ضمن اختصاص المحكمة. وعملاً باتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، وبالنظر إلى قيام مجلس الأمن بإحالة قضية ليبيا إلى المحكمة، تواصل البعثة التعاون على نحو وثيق مع المحكمة لتمكينها من التحقيق في الجرائم التي قد تندرج ضمن اختصاصها.

53 - وفي 22 حزيران/يونيه، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قراره 39/43 القاضي بإنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق وإيفادها إلى ليبيا، مهمتها تقصي حقائق وظروف حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف في ليبيا منذ بداية عام 2016. وفي 19 آب/أغسطس، قامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتعيين أعضاء بعثة تقصي الحقائق.

أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

54 - ما زال حوالي 000 8 شخص، منهم نحو 60 في المائة رهن الاحتجاز في انتظار المحاكمة، مودعين في 27 سجنا رسميا يخضع اسميا لإشراف وزارة العدل. وإجمالاً، كانت هناك 478 امرأة، من بينهن 244 مواطنة أجنبية و 70 طفلا، في السجون أو في عهدة الشرطة القضائية. ويُحتجز آلاف آخرون في مرافق تابعة اسميا لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع، وكذلك في مرافق تديرها مباشرة جماعات مسلحة.

55 - وظلت البعثة تتلقى تقارير عن الاحتجاز التعسفي أو غير القانوني، والتعذيب، والاختفاء القسري، والقتل خارج نطاق القضاء، ومنع الزيارات، والحرمان من إمكانية اللجوء إلى القضاء. ورحبت بتقارير السلطات الوطنية عن إطلاق سراح السجناء للتخفيف من حدة انتشار كوفيد-19 في السجون، وواصلت دعوة السلطات إلى الإفراج عن مزيد من السجناء. وفي الفترة بين 10 و 15 حزيران/يونيه، أفادت وزارة العدل أن 400 سجين نقلوا من سجن معيتيقة إلى جناح تم تجديده حديثاً في سجن الجديدة في طرابلس.

الفئات التي تعيش أوضاعاً هشة

المهاجرون واللاجئون

56 - ما زال المهاجرون واللاجئون في ليبيا يتعرضون بشكل روتيني للتمييز والاحتجاز التعسفي والتعذيب. كما أن نظام الصحة العامة قد تجاوز طاقته الاستيعابية، وهو ما أثر سلباً على توفير الخدمات الصحية للمهاجرين واللاجئين، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز.

57 - وقد تغيرت الاتجاهات الأخيرة، فارتفع عدد النزلاء من المهاجرين واللاجئين في مراكز احتجاز المهاجرين التي تديرها الدولة من 445 1 في 1 أيار/مايو إلى 347 2 في 14 آب/أغسطس. ومن المسائل التي ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ أيضاً العدد غير المعروف من المواقع غير القانونية المتبقية التي يُحتجز فيها المهاجرون لدى شبكات التهريب والاتجار بالأشخاص. ففي 27 أيار/مايو، شهد أحد هذه المواقع في مزدة مقتل 30 مهاجراً وإصابة 11 آخرين على أيدي أشخاص تابعين لشبكات التهريب. وبدأ

صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشراكة مع أصحاب المصلحة المحليين، زيارة مراكز الاحتجاز الموجودة في جميع أنحاء البلد، ويخطط الصندوق لتقديم المساندة النفسية والعون للمحتجزين.

58 - واستمر المهاجرون واللاجئون في محاولة العبور إلى أوروبا. ففي 25 تموز/يوليه، بلغ عدد عمليات اعتراض أو إنقاذ اللاجئين والمهاجرين في عرض البحر في عام 2020 وإعادتهم إلى ليبيا حوالي 6 500 عملية، نفذ معظمهما خفر السواحل الليبي الذي يعيدهم بشكل منهجي إلى مراكز الاحتجاز التعسفي، بينما يختفي آخرون. وحتى 29 تموز/يوليه، سجلت المنظمة الدولية للهجرة 281 حالة وفاة على طريق البحر المتوسط الوسطى، من بينهم 165 شخصاً فُقدوا في عرض البحر. وقد أكدت البعثة مراراً وتكراراً أن ليبيا ليست ميناء آمناً لعودة المهاجرين وطالبي اللجوء. وتلقت البعثة أيضا تقارير تفيد امتناع السفن عن مساعدة قوارب المهاجرين واللاجئين في وسط البحر الأبيض المتوسط، وإجبارها على العودة.

59 - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتنسيق مع السلطات الليبية، تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين عند إنزالهم واحتجازهم، بما يشمل تنفيذ حملات التوعية والتدابير الوقائية للتصدي لجائحة كوفيد-19. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم لخفر السواحل الليبي وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، من خلال توفير معدات الوقاية وأجهزة الفحص.

النساء والفتيات والمدافعون عن حقوق الإنسان

60 - في 25 حزيران/يونيه، ذكرت ممثلتي الخاص بالنيابة أن الحيز العام المتاح للنساء الليبيات للتعبير عن آرائهن والمشاركة في الحياة السياسية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع آخذ في التقلص بسرعة، إذ تعرضت بعض النساء لتهديدات بدنية واعتداءات ترتبط فيما يبدو بأدوارهن العامة. و أكدت من جديد أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في الحياة العامة، بما في ذلك جميع العمليات السياسية ومبادرات بناء السلام، ما زالت أمرا ضروريا وأولوية أساسية بالنسبة للبعثة. وفي 17 تموز/يوليه، مضى عام على اختطاف عضو مجلس النواب، سهام سرقيوة، من منزلها في بنغازي. وظل المدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من الإعلاميين يتعرضون للتهديدات والاحتجاز التعسفي.

المصالحة والعدالة الانتقالية

61 - عقب دعوتي في 23 آذار/مارس لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي دعما للمعركة الأكبر ضد كوفيد-19، يسّر مشروع المصالحة الوطنية الذي تنفذه البعثة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي مبادرة للدعوة إلى هدنة إنسانية في النزاع. وسجلت شبكة الوسطاء في المشروع رسائل داعمة للسلام وتوحيد الجهود في سبيل مكافحة الجائحة. وبحلول أوائل أيار/مايو، وصلت الحملة الإلكترونية إلى أكثر من ثلاثة ملايين شخص وتولدت عنها أكثر من ثمانية ملايين مشاركة. وأُطلقت في حزيران/يونيه منصة تدريب إلكترونية بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من أجل إتاحة استمرار التفاعل في ظل القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19. كما وفر المشروع قدرات إضافية في مجال تحليل النزاعات دعما لجهود البعثة الرامية إلى تحفيز المجتمعات المحلية على حماية البنية التحتية للنهر الكبير الاصطناعي في جنوب ليبيا.

بناء القدرات في مجال سيادة القانون

62 - واصلت البعثة تقديم الدعم التقني للمجلس الأعلى للقضاء فيما يتعلق بعقد جلسات استماع، وتعزيز دور نظام العدالة في مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، وإعادة فتح جميع المحاكم ومكاتب الادعاء العام. وعقد المجلس 11 جلسة استماع في سجن الجديدة، كما أجرى المدعون العامون تحقيقاتهم. وفي 15 حزيران/يونيه، أعلن المجلس إعادة فتح المحاكم تدريجيا اعتبارا من 1 تموز/يوليه، بعد 105 أيام من الإغلاق، ومن المقرر أن تُستأنف العمليات بالكامل في تشرين الأول/أكتوبر. وقدمت البعثة والبرنامج الإنمائي، من خلال البرنامج المشترك لأعمال الشرطة والأمن، المشورة للشرطة القضائية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بمكافحة ما قد يطرأ في السجون من اضطرابات متصلة بجائحة كوفيد-19.

63 - وفي يومي 2 و 3 حزيران/يونيه، أجرت نقابة المحامين الليبيين بنجاح أول انتخابات للجانها الداخلية. ولأول مرة، انتُخبت محامية لرئاسة المجلس التأديبي للمحامين.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

64 - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها (انظر A/67/775-S/2013/110، المرفق)، بغرض الوقاية والتخفيف من احتمالات وقوع انتهاكات جسيمة محددة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين.

جيم - قطاع الأمن

دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

65 - واصلت البعثة والبرنامج الإنمائي بناء قدرات الموظفين في وزارة الداخلية ووزارة العدل من خلال البرنامج المشترك لأعمال الشرطة والأمن، مع إيلاء اهتمام خاص لتشجيع الأخذ بنهج يراعي الفوارق بين الجنسين في قطاع الأمن. وقدم البرنامج المشورة إلى جهات، منها اللجنة المعنية بالأزمات المنشأة في وزارة الداخلية، بشأن تدابير الوقاية، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بأعمال الشرطة، وطرائق العمل عن بعد في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19. واستمر التقدم في تنفيذ مشروع مركز الشرطة النموذجي، بما في ذلك أعمال تشييد مركز الشرطة النموذجي الجديد في طرابلس.

إدارة الأسلحة والذخيرة

66 - واصلت البعثة مساعدة المجتمعات المحلية والسلطات الليبية على التصدي للتهديد المتزايد الناجم عن الذخائر المتفجرة وانتشار الأسلحة والذخيرة من خلال المساعدة التقنية التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مع التركيز على أنشطة إزالة الألغام وعلى التوعية بالمخاطر. وقامت الدائرة بإزالة أكثر من 280 من المتفجرات من مخلفات الحرب في جنوب طرابلس ومصراتة لتيسير العودة الآمنة للسكان. وفي مصراتة، قامت الدائرة وشركاؤها، استجابةً لعدة انفجارات كبيرة في إحدى مناطق تخزين الذخائر في 6 أيار/مايو، بتنفيذ أنشطة للاستجابة في حالات الطوارئ شملت تطهير ساحة المعركة وإبطال الذخائر المتفجرة.

67 - وتعزيزا للوعي والوقاية، أطلقت الأمم المتحدة حملة للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة عبر وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي. وتتيح المبادرة أيضاً خطوط اتصال مباشر للإبلاغ عن وجود ذخائر متفجرة. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالتعاون مع شركاء وطنيين، بالجمع بين رسائل التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة والمعلومات المتعلقة بجائحة كوفيد-19، مما أدى إلى زيادة في عدد حالات الإبلاغ عن الذخائر المتفجرة.

التقدم المحرز نحو وقف محتمل لإطلاق النار

68 - على الرغم من الخلافات القائمة بين الطرفين بشأن اتفاق لوقف إطلاق النار، لا تزال البعثة متفائلة بأن استئناف محادثات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 قد يمكّن من إحراز تقدم في هذا الصدد، كما يتضح من تراجع العمليات القتالية منذ حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، يسّر استئناف المحادثات إحراز تقدم بشأن اختصاصات اللجان الفرعية الخمس المقترحة.

69 - وتنظر الأمانة العامة حاليا في الخيارات الممكنة لإجراء رصد مستقل لوقف إطلاق النار. وحيث إن إسهامات الأطراف المعنية أساسية لتكون الخطط واقعية وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع، فإنه يجري حاليا التماسها في إطار اللجنة العسكرية المشتركة.

دال - تمكين المرأة

70 - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وكفالة مشاركة المرأة والشباب مشاركة مجدية في جميع مراحل الحوار بين الأطراف الليبية ذي المسارات الثلاثة. وفي 4 حزيران/يونيه، تبادل ثلاثة مشاركين في المنتدى السياسي الليبي، من بينهم امرأة، الدروس المستفادة من الجلسة التي عقدها المنتدى في 26 شباط/فبراير مع الفريق العامل السياسي التابع للجنة المتابعة الدولية، وناقشوا الخطوات الممكنة لتجديد الحوار السياسي. وتبادل المشاركون الليبيون الآراء بشأن المناقشات التي جرت عبر الإنترنت بعد شباط/فبراير وبشأن التحديات التي تواجه المنتدى.

71 - وتواصل الشبكات النسائية الليبية الاضطلاع بدور رائد في الدعوة إلى إيجاد حلول سلمية للانقسامات السياسية وإعادة إحلال السلام من خلال وقف إطلاق النار. ففي عيد الفطر، أعربت الشبكات النسائية الليبية ومنظمات أخرى من المجتمع المدني من منطقة الدول العربية عن دعمها لدعوتي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

72 - ورحبت الأمم المتحدة بإعلان المجلس الأعلى للقضاء، في 8 حزيران/يونيه، إنشاء محكمتين في بنغازي وطرابلس مخصصتين للتصدي للعنف ضد النساء والرجال والأطفال، ومن المتوقع أن تسهم هاتان المحكمتان في القضاء على العنف ضد المرأة في ليبيا. وفي 19 حزيران/يونيه، استضافت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق السكان حلقة دراسية شبكية احتفالا باليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، ولإذكاء الوعي بالعنف ضد المرأة. وشاركت ممثلتي الخاصة بالنيابة ونائب ممثلي الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم في حلقة نقاش مع نائبة رئيسة وحدة تمكين ودعم المرأة التابعة لمكتب رئيس الوزراء الليبي، وناشطة بارزة في المجتمع المدني الليبي. وشملت مواضيع النقاش جهود التصدي للعنف الجنساني في زمن كوفيد-19.

هاء - الشباب والسلام والأمن

73 - قام صندوق السكان وإحدى المنظمات الليبية الشريكة بإنشاء صندوق الشباب لمكافحة كوفيد-19 بهدف دعم المبادرات التي يقودها الشباب لتوعية المجتمعات المحلية في بنغازي وسبها وغات. وفي تموز/يوليه، واصل صندوق السكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تنظيم مناقشات مائدة مستديرة مع شابات ناشطات في مجال السلام من جميع أنحاء البلد، بهدف إعداد توصيات بشأن السياسة العامة فيما يتعلق بمشاركة الشابات في العمليات السياسية، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في مكافحة التطرف العنيف، وإتاحة فرص كسب الرزق لكلا الجنسين.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

74 - استمر تنسيق الاستجابة الإنسانية من جانب أفرقة تنسيق المناطق وفريق التنسيق المشترك بين القطاعات، تحت قيادة الفريق القطري للعمل الإنساني ومنسق الشؤون الإنسانية.

75 - ويجري حاليا استعراض سنوي لهيكل تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل تحسين فعالية التنسيق وكفاءته، ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول تشرين الثاني/نوفمبر. وقامت منظمة الصحة العالمية، بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بقيادة جهود التنسيق والتصدي لجائحة كوفيد-19، بالتعاون الوثيق مع السلطات الصحية الوطنية والمحلية الليبية. ويُسترشد في الدعم المقدم بخطة التأهب والتصدي لجائحة كوفيد-19، التي صُمِّمت لتوجيه جهود منسقة دعما لحكومة ليبيا، تكمّلها خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2020.

76 - واستنادا إلى استعراض أجري في حزيران/يونيه 2020 للاحتياجات الإنسانية المبينة في خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2020، فقد ارتفع العدد التقديري للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من 000 893 شخص إلى مليون شخص. ويعكس هذا التغير زيادة التشريد والأثر الأولي لجائحة كوفيد-19، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي وفقدان سبل كسب الرزق، وهو أثر تضرر منه المشردون داخلياً والمهاجرون أكثر من غيرهم. ويستهدف الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية 000 345 شخص من بين المليون شخص الذين يحتاجون إليها. وتتطلب الخطة تخصيص ما مجموعه 130 مليون دولار لتقديم المساعدة الإنسانية، بما يشمل توفير خدمات الحماية والغذاء والمأوى والمساعدة الصحية والتعليمية الأساسية.

زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

77 - أسفرت التطورات العسكرية عن موجة نزوح جديدة للسكان من طرابلس وترهونة وسرت، حيث أُجبر ما يقرب من 000 30 شخص على الفرار من ديارهم. والمناطق التي تستضيف أكبر مجموعات من النازحين الجدد هي أجدابيا (050 6 شخصاً)، وبني وليد (750 4 شخصاً)، وبنغازي (550 6 شخصاً). ومكث معظم المشردين داخلياً مع أقارب وعائلات مضيفة، أو في ملاجئ جماعية أقامتها السلطات المحلية. وقامت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال المساعدة الإنسانية بإمداد نحو 000 34 شخص شُرّدوا في حزيران/يونيه بالأغذية ولوازم النظافة الصحية وغيرها من المواد غير الغذائية.

78 - وبدأ العديد من النازحين بالعودة إلى جنوب طرابلس على الرغم من المخاطر الكبيرة الناجمة عن الذخائر المتفجرة. ووفقا للمركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام، قُتل 57 شخصا وجُرح 111 منذ منتصف أيار/مايو في سرت وجنوب طرابلس، منهم 101 من المدنيين، من بينهم 7 أطفال، و 67 من العاملين في مجال إزالة الألغام.

79 - وفي حزيران/يونيه، بدأت وزارة الدفاع عقد اجتماعات أسبوعية للجنة المشتركة لتنسيق الاستجابة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي سرت، أسفرت حالات التلوث بالألغام الجديدة أو القديمة عن وقوع سبع إصابات بين المدنيين، من بينهم أطفال. غير أن حجم التلوث في منطقة سرت لا يمكن قياسه إلى أن يتسنى إجراء مسوحات آمنة.

80 - وحسب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة، فإن أكثر من 000 600 مهاجر ولاجئ في ليبيا، من أكثر من 46 بلداً، لم يستفيدوا إلا استفادة محدودة من المساعدات الإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة نتيجة الأعمال العدائية العسكرية. وبسبب إغلاق الحدود في إطار جهود التصدي لجائحة كوفيد-19، عُلقت مؤقتا في آذار/مارس عمليات العودة الإنسانية الطوعية للمهاجرين وعمليات إجلاء اللاجئين وإعادة توطينهم. وفي 20 آب/أغسطس، مكّنت أول رحلة جوية للعودة الطوعية تيسرها المنظمة الدولية للهجرة في غضون خمسة أشهر من مساعدة 118 من المهاجرين الغانيين على مغادرة ليبيا والعودة إلى ديارهم.

81 - وزادت حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-19 زيادة كبيرة في مختلف أنحاء البلد. ففي 10 آب/أغسطس، بلغ عدد الحالات المؤكدة 463 9 حالة، بما في ذلك 169 حالة وفاة. ومن المدن التي سُجّلت فيها أعداد كبيرة من الحالات المؤكدة سبها وطرابلس ومصراتة في الجنوب والغرب. وارتفع عدد الحالات أيضاً في المدن الشرقية والوسطى، بما فيها بنغازي وسرت وأجدابيا. وهناك تركز كبير للحالات المؤكدة في جنوب ليبيا، على الرغم من أنها لا تمثل سوى 8 في المائة من عدد السكان. وفي 24 حزيران/يونيه، ثبتت إصابة 28 مهاجراً تم إنقاذهم في عرض البحر، بعد انطلاقهم من ليبيا على متن قارب، بكوفيد-19.

82 - ونظراً إلى انخفاض مستوى القدرة على إجراء الفحوص اللازمة، من المرجح أن يكون النطاق الفعلي للجائحة في ليبيا أكبر مما أُبلغ عنه. وفي حين أن القدرة على التصدي للجائحة قد تحسنت ببطء، فإن قدرة السلطات الصحية على الفحص والتتبع والعلاج بشكل ملائم ما زالت ضعيفة. فهناك نقص في اللوازم والمعدات الطبية الحيوية، بما يشمل زيادة اتساع الفجوة على مستوى القدرات المتعلقة بالفحص. وتتركز الفحوص المتاحة في طرابلس وبنغازي بالدرجة الأولى. وأفادت التقارير بأن العديد من مرافق الرعاية الصحية العامة قد أغلقت أبوابها بسبب نقص معدات الوقاية الشخصية.

83 - ويمثل تجزؤ الإدارة عقبة خطيرة أخرى أمام جهود التصدي لجائحة كوفيد-19. فلم يتم بعد إقرار خطة وطنية للتأهب والتصدي للجائحة. وفي غياب استجابة وطنية منسقة، أصدرت بلديات عديدة توجيهات منفصلة واتخذت تدابير محلية. ومما يزيد من تعقيد الجهود ضعف نظام مراقبة الأمراض وعدم إبلاغ شبكة الإنذار المبكر والاستجابة بالحالات المستجدة.

84 - وفي حين أن حملات التطعيم الوطنية قد بدأت من جديد، فإن نقص اللقاحات ذات الصلة يعرض حياة العديد من الأطفال الصغار للخطر. وتشكل حالات تفشي الحصبة، التي تشهدها ليبيا بصفة دورية،

خطراً كبيراً في خضـم النزاع المسـلح، وتعطل خدمات الرعاية الصـحية العادية، والانقطاع المسـتمر في إمدادات الكهرباء والمياه المأمونة.

85 - وفي جميع أنحاء البلد، يُجهد النزاع والآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي تترتب على جائحة كوفيد-19 قدرات المواجهة والصـمود لدى العديد من الناس، بمن فيهم مليون شـخص يُقدَّر أنهم بحاجة إلى المسـاعدة الإنسـانية. وبنهاية أيار/مايو، قدر برنامج الأغذية العالمي أن عدد الأشـخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلد قد زاد إلى 000 683 شـخص، مقابل 000 336 شـخص قبل تفشـي جائحة كوفيد-19. وما زالت حالة انعدام الأمن والعوائق البيروقراطية والقيود المتصـلة بالجائحة تعوق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ففي حزيران/يونيه، أبلغت الوكالات الإنسانية عن وقوع 979 حادثا من حوادث إعاقة إيصال المساعدات، أي بزيادة قدرها 4 في المائة عن أيار/مايو. وكان قرابة 75 في المائة منها يتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتدابير الوقائية المتعلقة بكوفيد-19.

86 - وعلى الرغم من هذه التحديات، واصلت الأمم المتحدة التعاون مع السلطات، مما مكّن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإمدادات الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين. وفي عام 2020، أوصلت المنظمات الإنسـانية المسـاعدات إلى أكثر من 000 243 شـخص، منهم 000 66 من المشـردين داخليا، و 000 119 من الفئات الضـعيفة من الليبيين المتضـررين من النزاع والعائدين، و 000 58 من المهاجرين واللاجئين. ويشمل ذلك أيضا 000 98 شخص ممن تلقوا المساعدة في إطار الأنشطة التي تندرج ضمن خطة التأهب والتصدي لجائحة كوفيد-19. وقامت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسـانية، التي تمكّن العاملين في مجال تقديم المسـاعدة الإنسـانية من السـفر إلى ليبيا والعودة منها، باستئناف رحلاتها في نهاية حزيران/يونيه، بعد أن أنهت شركة الطيران الليبية في وقت سابق العقد المبرم في هذا الشأن.

87 - وقام الشـركاء في مجال العمل الإنسـاني، في إطار التصـدي لجائحة كوفيد-19، بدعم الجهود الرامية إلى زيادة الوعي في المجتمعات المحلية من خلال نشـر مواد إعلامية. واسـتهدفت أنشـطة التواصـل المشردين داخليا والمهاجرين وغيرهم من الفئات الضعيفة في المواقع المعرضة للإصابة. ودعم الشركاء القدرة على الفحص والتتبع والعلاج من خلال تدريب ونشـر الأفرقة الصـحية العاملة في مواقع العزل والمراكز الصحية ونقاط الدخول، وتوفير اللوازم الأساسية. وقُدمت المساعدة، بما في ذلك التطهير وإدارة النفايات، في الملاجئ الجماعية للمشردين داخلياً ومراكز احتجاز المهاجرين والمرافق الصحية والمدارس، كما قُدمت لوازم النظافة الصحية للأسر المعيشية الضعيفة.

رابعا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

88 - احتفظت الأمم المتحدة في طرابلس بوجود قوامه نحو 60 موظفا مدنيا دوليا يعملون بالتناوب. وخضـع هذا العدد لاسـتعراض مسـتمر اسـتنادا إلى الحالة الأمنية، والاحتياجات من المسـاعدة الإنسـانية، وتدابير وقاية الموظفين من الإصابة بكوفيد-19 أو نشره. وقامت البعثة بعدد محدد من المهام خارج طرابلس لرصـد النزاع وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسـان. واسـتمر إيواء جميع الموظفين الدوليين في طرابلس في مجمع أويا المشـمول بحماية وحدة حراسـة الأمم المتحدة. وخلال الفترات التي اشـتد فيها النزاع، نُصـح الموظفون الوطنيون بالعمل من بيوتهم أو، في بعض الحالات، بالابتعاد عن المناطق المتضـررة من النزاع. وأبقت البعثة على عدد قليل من الموظفين الدوليين في مركز بنغازي. واستنادا إلى القرارات التي اتخذها فريق

إدارة الأزمات، الذي تلقى المشورة من منظمة الصحة العالمية والموظفين الطبيين للبعثة، واصلت البعثة تنفيذ مجموعة شاملة من التدابير لضمان أفضل وقاية ممكنة للموظفين من الإصابة بكوفيد-19 أو نشره. وأبقت السلطات في ليبيا وتونس على القيود المفروضة على التنقل ونقحتها في إطار تدابيرها الوقائية. وفي خضم الازدياد السريع لحالات الإصابة بكوفيد-19، أبقت السلطات الليبية حدود البلد مغلقة، واستمرت في تطبيق تدابير فحص وحجر صحي صارمة على من يدخلون البلد، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة.

89 - وبعد الاستئناف الجزئي للعمليات في مطار معيتيقة في طرابلس، استأنفت البعثة رحلاتها في 25 حزيران/يونيه. وفي نهاية حزيران/يونيه، أعادت تونس فتح حدودها وعدّلت بانتظام تدابيرها الوقائية المطبقة على الأفراد القادمين من بلدان محددة. وعلى الرغم من القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، واصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى مناوبة أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة في طرابلس، وهي عملية يُتوقع أن تبدأ حالما تسمح الظروف بذلك. وقد سُجّلت حالة مؤكدة واحدة للإصابة بكوفيد-19 بين موظفي الأمم المتحدة في ليبيا.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

90 - إن تزايد مخاطر التصعيد العسكري في ليبيا والتوترات الإقليمية يشكل مصدر قلق بالغ. وأحث الجهات الفاعلة الليبية والأجنبية على الامتناع عن الخطابات والأعمال العدوانية التي تزيد من إشاعة الفرقة. وأرحب بالدعوات الليبية الأخيرة إلى وقف إطلاق النار، وآمل أن تحترمها جميع القوات المسلحة. فالاستقرار يتطلب وقفا دائما لإطلاق وعودة كاملة إلى الحوار السياسي.

91 - وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة استخدام تأثيرها على الأطراف الليبية لدعم محادثات وقف إطلاق النار في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، بتيسير من البعثة. وقد قدم أعضاء لجنة المتابعة الدولية دعما قيّما لاستئناف هذه المحادثات. ومن الأهمية بمكان استمرار مشاركتهم البناءة في دعم إنهاء الأعمال العدائية وتمهيد الطريق لإجراء حوار سياسي هادف وشامل.

92 - وأكرر دعوة أطراف النزاع إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاق وقف إطلاق النار والشروع في تنفيذه. ففي ذلك استجابة لتطلعات ودعوات الأغلبية الساحقة من الليبيين، الذين يتوقون إلى العودة إلى حياة آمنة وكريمة. وأعتزم تقديم مقترحات إلى مجلس الأمن بشأن وضع ترتيبات فعالة لرصد وقف إطلاق النار، وفقا للقرار 2510 (2020).

93 - وأرحب بالمساهمات القيمة للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي تشارك بنشاط في الأفرقة العاملة المنبثقة عن لجنة المتابعة الدولية. فالاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية منظمات تضطلع بدور حاسم بمشاركتها في رئاسة الأفرقة العاملة ذات الصلة، وأشكر كلا منها على ما تبذله من جهود لدعم الأمم المتحدة في الدفع قدما بالحوار بين الأطراف الليبية.

94 - وما زالت الانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة تشكل مصدر قلق بالغ. وإن التقيد الصارم بالحظر، وفقا لقرار مجلس الأمن 1970 (2011)، أمر لا غنى عنه لمنع استمرار تصاعد العنف ودعم الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع. وأود أن أذكّر جميع الدول الأعضاء بالتزامها بعدم بيع أو توريد الأسلحة إلى الأطراف الليبية، وأحث الدول الأعضاء على تنفيذ جميع التدابير المتعلقة بالحظر، وفقا للقرارات 2473 (2019) و 2509 (2020) و 2510 (2020).

95 - ويؤدي تدفق الأسلحة إلى داخل البلد وخارجه وانتشار الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية إلى تهيئة ساحة عمليات جذابة للإرهابيين. فزيادة تصعيد النزاع قد تتيح فرصا جديدة أمام تنظيم الدولة الإسلامية لتوسيع أنشطته، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية على الأوضاع الهشة أصلا في منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد.

96 - وما زلت ملتزما ببذل الأمم المتحدة مساعيها الحميدة لتيسير التوصل إلى حل لتوقف عمل البنية التحتية النفطية، مما يؤثر سلبا على حالة البلد الاقتصادية والمالية المتردية أصلا. وإن الإجراء الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي من خلال عمليته العسكرية في البحر الأبيض المتوسط لمنع التصدير غير المشروع للنفط الخام من ليبيا وانتهاكات حظر الأسلحة لخطوة إيجابية. ومن المهم كفالة التنفيذ الشامل لحظر الأسلحة، ليس في عرض البحر فحسب، بل أيضا عبر الحدود الجوية والبرية.

97 - ومن الجدير بالثناء استمرار تصميم السلطات الانتخابية الليبية على استئناف انتخابات المجالس البلدية على الرغم من التحديات المطروحة بسبب النزاع وكوفيد-19. فتقديم الخدمات البلدية يجب أن يظل بمنأى عن الحسابات السياسية الوطنية. ويجب الحفاظ على شرعية السلطات المحلية المنتخبة ووحدتها. وأشجع الحكومة على دعم العمليات الديمقراطية المحلية وحمايتها.

98 - وأشجع جميع الجهات الفاعلة الليبية على تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويجب أن يُؤخذ صوت النساء والشباب في الاعتبار لتحقيق سلام واستقرار مستدامين، فضلا عن تحديد ملامح ليبيا الغد. ومن الأهمية بمكان أن تواصل البعثة وغيرها من الجهات بذل الجهود لكفالة إشراك النساء والشباب في عمليات الحوار بين الأطراف الليبية.

99 - وإنني أدين بشدة القصف العشوائي والغارات الجوية التي تستهدف المدنيين والمناطق السكنية، كما أدين الاستهداف المتكرر للعاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية. وأذكِّر جميع الأطراف بالحظر الصارم للهجمات العشوائية بموجب القانون الدولي الإنساني، وأناشدها جميعا الامتناع عن عمليات القصف الجوي أو القصف المدفعي للأحياء السكنية وأي مناطق مدنية أخرى. كما أنّني أشجب الاستخدام المتزايد للألغام الأرضية والأفخاخ المتفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يتضرر منها المدنيون أكثر من غيرهم. وأذكِّر بالتزام جميع الأطراف بكفالة احترام وحماية العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية. ومن شأن الهجمات التي تستهدف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المستشفيات، أن تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب.

100 - وتُبقي الجماعات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا آلاف الرجال والنساء والأطفال رهن الاحتجاز التعسفي وغير القانوني لفترات طويلة وتعرّضهم للتعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. وإنني أدعو إلى الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن المحتجزين تعسفاً أو المحرومين من حريتهم بصورةٍ أخرى غير قانونية. وعلاوة على ذلك، يجب نقل جميع المحتجزين بصورة قانونية إلى مرافق الاحتجاز الرسمية ومعاملتهم وفقاً للقانون الدولي الواجب التطبيق والمعايير الدولية السارية.

101 - ولا يزال استمرار الاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز الرسمية وفي مواقع المهربين غير الرسمية يشكل مصدر قلق بالغ. وينبغي الإفراج عن اللاجئين والمهاجرين المحتجزين في ليبيا وتوفير المأوى الآمن لهم. وليبيا ليست بالمحطة الآمنة لنزول اللاجئين والمهاجرين، وإني أحث الدول الأعضاء المعنية على إعادة النظر في السياسات التي تشجع اعتراض اللاجئين والمهاجرين في عرض

البحر وإعادتهم إلى ليبيا. وبالإضـــافة إلى ذلك، فإن خطط البلد المتعلقة بكوفيد-19 والجهود المبذولة للتصدي لهذه الجائحة ينبغي أن تشمل اللاجئين والمهاجرين.

102 - وقد أثّر انعدام المساءلة عن الجرائم الخطيرة تأثيرا واضحا على السلام والاستقرار. ومن الضروري إجراء تحقيقات ذات مصـداقية في ما يُدّعى ارتكابه من انتهاكات منهجية للقانون الدولي الإنســاني والقانون الدولي لحقوق الإنســان، بما في ذلك المقابر الجماعية التي اكتُشـفت مؤخرا في ترهونة، من أجل محاسـبة مرتكبي هذه الانتهاكات، وتوفير العدالة وسبل الانتصـاف للضـحايا والناجين. فالمحاسبة هي مفتاح استعادة ثقة الجمهور في مؤسـسـات العدالة والأمن، وإعادة بسـط سـيادة القانون، وإحلال سـلام مسـتدام. وفي هذا السياق، أرحب بقيام مجلس حقوق الإنسان بإنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق في ليبيا، وبالتزام حكومة ليبيا، في جملة أمور، بالتحقيق في المقابر الجماعية في ترهونة.

103 - وأحث الدول الأعضـاء على دعم خطة الاسـتجابة الإنسـانية في ليبيا، بما في ذلك الجوانب الواردة في الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، وهي مسألة حيوية لضمان تلبية الاحتياجات المنقذة للحياة وعدم زيادة تفاقم مواطن الضعف القائمة بسبب جائحة كوفيد-19.

104 - وظلت البعثة تعمل في ليبيا في ظل ظروف أمنية صـــعبة طوال النزاع الذي طال أمده. واحتفظت البعثة بوجود في طرابلس وبنغازي رغم التحديات الأمنية، وبمكتب للدعم الإداري في تونس العاصـمة. وأكرر تأكيد التزامي، رهنا بالظروف الأمنية، بمواصـــلة الحفاظ على وجود للأمم المتحدة في ليبيا، مع اســتعراض تقييمات المخاطر والترتيبات الأمنية، من أجل تنفيذ ولاية البعثة. وبدعم من مجلس الأمن، يظل تعيين ممثلي الخاص المقبل ضمن أولوياتي الرئيسية. وبناء على ذلك، أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة 12 شهراً.

105 - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلتي الخاصـة بالنيابة لليبيا، ستيفاني ويليامز، ولجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في دعم السلام والأمن والمساعدة الإنسانية في البلد في بيئة صعبة. وأود أن أكرر الإعراب عن خالص تقديري لحكومة نيبال على تقديمها الأفراد الضـروريين لوحدة حراسة الأمم المتحدة. وأشكر أيضـا حكومة تونس على دعمها لموظفي البعثة واستضافتها لمكتب الدعم الإداري في تونس العاصمة.